

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في أفغانستان

موجز

يُقدم هذا التقرير الذي أُعد عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح باعتباره التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في أفغانستان. ويغطي التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وخصوصاً تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، وشن الهجمات على المدارس. ويحدد التقرير أطراف التزاع، سواء كانت تابعة لدولة أو لغيرها من الجهات الفاعلة، التي تقع عليها مسؤولية هذه الانتهاكات. ويبرز التقرير بوجه خاص طرق استخدام الأطفال على أيدي العناصر المناوئة للحكومة في أغراض تنفيذ التفجيرات الانتحارية أو زرع المتفجرات، أو تجنيدهم من قبل القوات الوطنية الأفغانية بالرغم من السياسة الرسمية التي تنهجها الحكومة في هذا الشأن. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على قيام السلطات الأفغانية، وكذلك القوات الدولية الموجودة في أفغانستان، باحتجاز الأطفال بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المخاوف الشديدة قائمة إزاء تزايد عدد الهجمات على المدارس وعلى الطلاب، مما يعرض للخطر حق الأطفال الأفغان في الحصول على التعليم في ظروف آمنة. ويبين التقرير أيضاً أن الأطفال لا يزالون يتعرضون للقتل أو التشويه في الهجمات الانتحارية أو خلال الاشتباكات التي تشارك فيها القوات الأفغانية والقوات الدولية. وأخيراً، يؤكد التقرير على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة العنف الجنسي الذي ترتكبه أطراف التزاع المسلحة ضد الأطفال إناثاً وذكوراً.

ويعترف التقرير بأن تقدماً قد أُحرز منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولا سيما من حيث إجراء الحوار مع حكومة أفغانستان بشأن حماية الأطفال. وفي هذا السياق، يرحب التقرير بالتزام الحكومة بالتوقيع على خطة عمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني الأفغانية، بالإضافة إلى مرفقي الخطة المتعلقين بالعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الدولي.

وفي الأخير، يورد التقرير طائفة من التوصيات مقدمة لأطراف النزاع كافة ولغيرهم من الجهات المعنية في أفغانستان. وترمي هذه التوصيات إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وإلى تعزيز الحماية الشاملة للأطفال في سياق النزاع المسلح الدائر في أفغانستان.

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير الذي أُعد عملاً بقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) هو التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان. وهو يغطي فترة تمتد لسنتين، من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٢ - ويحدد التقرير أطراف النزاع، سواء كانت تابعة للدولة أو لغيرها من الجهات الفاعلة، التي تقع عليها مسؤولية الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح الدائر في أفغانستان. ويبرز الاتجاهات التي تشهدها الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويحدد المجالات حيث ينبغي تعزيز الرصد، وإقرار تدخلات لمنع الانتهاكات وتلبية احتياجات الضحايا. ويتضمن التقرير توصيات محددة موجهة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بهدف تعزيز الحماية المقدمة للأطفال المتضررين من الحرب في أفغانستان.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في أفغانستان

ألف - معلومات أساسية عن أحدث التطورات المتعلقة بالنزاع

٣ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد النشاط العسكري واستمرار تدهور الحالة الأمنية، مما زاد من تعرض الأطفال للانتهاكات ذات الصلة بالنزاع. فقد كان عام ٢٠١٠ الأكثر تقلباً من الناحية الأمنية منذ سقوط نظام حركة الطالبان عام ٢٠٠١. وحسب معلومات الأمم المتحدة، زاد عدد الحوادث الأمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بما نسبته

٤٠ في المائة عما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبنسبة ٩٣ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٩. ويعزى ذلك جزئياً إلى استمرار هجمات المتمردين بقيادة حركة الطالبان، وتوسعها لتمتد إلى مناطق كانت مستقرة في السابق، مثل المناطق الشمالية والغربية من أفغانستان، وزيادة عمليات مكافحة التمرد التي تقوم بها قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية. ومما ساهم أيضاً في تفاقم حالة انعدام الأمن الغارات التي يشنها المقاتلون الأجانب وتدهور الحالة الأمنية على طول المنطقة الحدودية مع باكستان.

٤ - ولم يزل المدنيون ولا سيما منهم الأطفال، يقعون ضحايا للتزاع. وقد أبرزت البعثة في تقرير منتصف سنة ٢٠١٠ عن حماية المدنيين في أفغانستان تفاقم الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع المسلح. فبالمقارنة مع الإصابات التي سجلت في صفوف المدنيين في عام ٢٠٠٨ والبالغ عددها ٢ ١١٨ إصابة، والإصابات التي حاقت بهم في عام ٢٠٠٩ والبالغ عددها ٢ ٤١٢ إصابة، وثق تقرير منتصف سنة ٢٠١٠ ما عدده ٣ ٢٦٨ إصابة في أوساط المدنيين حصلت من جراء النزاع في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣١ في المائة قياساً إلى الفترة نفسها في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، استأثر النساء والأطفال بنسبة أكبر ضمن من قتلوا وجرحوا قياساً إلى عام ٢٠٠٩، حيث ازداد عدد الأطفال المصابين بنسبة ٥٥ في المائة مقارنة بعدد من أصيب منهم في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩. ونجم ثلاثة أرباع جميع الإصابات الواقعة في صفوف المدنيين عن أعمال جماعات المعارضة المسلحة، وذلك ما يمثل زيادة قدرها ٥٣ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠٠٩. بيد أن الإصابات الواقعة في أوساط المدنيين المعزوة إلى القوات الموالية للحكومة انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بإصابتهم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩. وقد ازداد حجم الضرر الذي يصيب المدنيين من جراء عمليات الاغتيال والإعدام التي تقوم بها العناصر المناوئة للحكومة، ولجوء هذه العناصر إلى عدد أكبر وأشد تطوراً من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٥ - ولم تفتأ حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة مثل شبكة حقاني والحزب الإسلامي، تعزز من استخدامها لأساليب القتال غير المتناظرة، ومن لجوئها إلى شن هجمات معقدة، مما في ذلك الجمع بين استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية، فضلاً عن شن الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على نحو ما فتى يزداد كثافة وضراوة. وتركزت الحوادث في المقام الأول في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية والوسطى. وشهدت مناطق كانت مستقرة في السابق، مثل المنطقتين الغربية والشمالية الشرقية، زيادة في أعداد الحوادث الأمنية. وحسب تقارير البعثة، زادت الحوادث التي

استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بنسبة ٥٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، وبنسبة ٩٤ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، زادت بنسبة ١٥٥ في المائة وفيات الأطفال بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية التي تعزى إلى جماعات المعارضة المسلحة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٩.

٦ - وقد شملت العمليات المشتركة التي تقوم بها القوات الدولية والقوات الوطنية الموالية للحكومة تنظيم حملة كبيرة على وسط مقاطعة هلمند في شباط/فبراير ٢٠١٠ قوامها ١٥ ٠٠٠ جندي من الجيش الوطني الأفغاني والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وخلال الأسابيع الأولى من هذه العملية، سُرد ما يناهز ٢٨ ٠٠٠ شخص. وظلت المنطقة طوال صيف عام ٢٠١٠ مسرحاً لمعارك عنيفة. وزاد وقوع من بقي هناك من السكان ضحية للاغتيالات والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على أيدي العناصر المناوئة للحكومة أو تعرضهم للنيران المتبادلة بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. ولم يبدأ النازحون في العودة بأعداد كبيرة إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واندلعت عمليات قتالية كبرى في المناطق المحيطة بمدينة كندهار في تموز/يوليه ٢٠١٠. وبالرغم من أن هذه العمليات أدت إلى تشريد السكان وإلحاق الأضرار بالمتلكات، فإن عدد الضحايا من المدنيين كان أقل بكثير مما كان عليه خلال العملية التي نُفذت في وسط هلمند. وأدى انعدام الأمن وتقييد الوصول إلى تلك المناطق إلى تشييط الجهود الرامية إلى رصد الأثر الذي خلفته تلك العمليات على الأطفال.

٧ - وحدد مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الخطوات التي ينبغي اتخاذها لزيادة اضطلاع الأفغانين بدور القيادة في مجالات يمتد نطاقها من الأمن إلى التنمية الاقتصادية، ومن الحوكمة إلى التعاون الإقليمي. وكشف الرئيس كرزاي في المؤتمر عن برنامج للسلام وإعادة الإدماج يرمي إلى تعزيز السلام عن طريق الحوار. ويشمل هذا البرنامج إنشاء مجلس وطني للسلام يشرف على إعادة إدماج مقاتلي المعارضة المسلحة، وإنشاء صندوق استثماري للسلام وإعادة الإدماج لتوفير فرص العمل والحوافز المالية لمن يبتذون العنف. إلا أنه لم ترد في إطار هذا البرنامج إشارة محددة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال المتضررين بصورة مباشرة من النزاع المسلح، بما في ذلك تحقيق عملية مستدامة لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، ولا إلى ما اعتمد لذلك من موارد وما أُسند من مسؤوليات.

٨ - ويتيح قانون العفو العام والاستقرار الوطني، المعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي لم يُنشر إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إمكانية العفو لمن ارتكبوا في الماضي جرائم خطيرة، بما فيها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إن هم التزموا بعدم استئناف أنشطتهم المناهضة للحكومة. وأعربت أطراف فاعلة في مجال حقوق الإنسان وحماية الأطفال عن القلق من إمكانية استخدام هذا القانون لمنح الحصانة من المتابعة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٩ - وقامت أفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (لعام ١٩٩٩) المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وصدّق على نظام روما الأساسي عام ٢٠٠٣؛ إلا أنه لم يُدرج بعد في التشريع المحلي. والحد الأدنى لسن التجنيد في قوات الأمن الوطني الأفغانية هو ١٨ عاماً.

باء - القوات والجماعات المسلحة النشطة في أفغانستان

قوات الأمن الوطني الأفغانية

١٠ - في إطار إصلاح القطاع الأمني، اندمجت الأجهزة الأفغانية المسؤولة عن الأمن الوطني لتشكل "قوات الأمن الوطني الأفغانية" التي تشمل حالياً الجيش الوطني الأفغاني، والشرطة الوطنية الأفغانية، والمديرية الوطنية للأمن، وقوة الحماية العامة الأفغانية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي تتشارك في رئاسته حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، زيادة مجموع قوام الجيش الوطني الأفغاني من ١٣٠ ١٠٠ فرداً إلى ١٣٤ ٠٠٠ فرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وإلى ١٧١ ٦٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتقرر أيضاً زيادة عدد الشرطة الوطنية الأفغانية من ٨١٠ ٩٤ أفراد إلى ١٠٩ ٠٠٠ فرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وإلى ١٣٤ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأدى هذا إلى تنفيذ حملات تجنيد كبيرة في بلد تتدنى فيه نسبة تسجيل المواليد، الأمر الذي يشكل عاملاً يزيد من خطر تزوير السن في وثائق الهوية الوطنية مع ما يتبع ذلك من تجنيد للأطفال. وقد كنت أدرجت في تقرير التاسع عن الأطفال والنزاعات المسلحة الشرطة الوطنية الأفغانية باعتبارها قوة تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١١ - ودعمت الحكومة وشركاؤها الدوليون إنشاء قوات للدفاع عن النفس على صعيد المجتمعات المحلية الريفية من خلال برنامج الشرطة المحلية الأفغانية وغيره من مبادرات الدفاع في المجتمعات المحلية. وبالنظر إلى عدم تسجيل المواليد في المناطق الريفية إضافة إلى عدم حمل الناس هناك لوثائق هوية وطنية موثوق بها، وإلى أن هذه العملية تقوم على أساس مجتمعي

محلي، فإن الأمر يدعو إلى القلق إزاء احتمال ارتباط الأطفال بهذه القوة. وهذا الأمر يستدعي رصدًا دقيقًا.

جماعات المعارضة المسلحة والجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى

١٢ - أفيد بأن عدد مقاتلي طالبان النشطين في أفغانستان تراوح بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٦ ٠٠٠ مقاتلاً في آذار/مارس ٢٠١٠. وتضم الجماعات المعارضة المسلحة الأخرى النشطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير شبكة حقاني والحزب الإسلامي (حكمتيار) وجماعة سنة الدعوة السلفية وجبهة تورا بورا. وقد أشير إلى كافة هذه الجماعات في تقرير التاسع عن الأطفال والتراعات المسلحة وتجنيد الأطفال واستخدامهم فيها.

القوات العسكرية الدولية

١٣ - عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يتمثل الدور الرئيسي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في تقديم المساعدة لحكومة أفغانستان على إحلال الأمن والاستقرار في البلد، وفي القيام بعمليات في جميع أنحاء البلد مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية. كما تشارك القوة الدولية مباشرة في تنمية قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية من خلال توجيهها وتدريبها وتجهيزها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كانت القوة الدولية تضم حوالي ٤٧ ٦٩٩ جندياً من ٤٠ بلداً مساهماً، وفي حدود منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كانت القوة الدولية تضم نحو ٩٣٠ ١٣٠ جندياً من ٤٨ بلداً مساهماً. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم يزل هناك ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ جندي ممن نُشروا في إطار عملية الحرية الدائمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً - الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الطفل

١٤ - تثبت المعلومات التي جمعتها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تزايد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال. ونظراً إلى التدهور في الأوضاع الأمنية والصعوبات في التنقل الناجمة عن ذلك، لا تبلغ جميع الحوادث مسامع الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل ولا يمكن التحقيق في هذه الحوادث جميعاً بشكل مستقل. ولذلك، فمن المرجح أن البيانات المتاحة لا تعكس كلياً الأثر الفعلي للتزاع على الأطفال ومدى الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في حقهم. وبفضل إنشاء ست فرق عمل إقليمية في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت القدرة على رصد الحوادث والإبلاغ عنها والتحقق من صحتها.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة

١٥ - لوحظ تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومدتها عامان. وفي حين لا يمكن تأكيد صحة العديد من الحالات التي أبلغت عنها وسائل الإعلام ومصادر أخرى بسبب الاعتبارات الأمنية وصعوبة التنقل، فقد تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من صحة ٢٦ حادثة من أصل ٤٧ حادثة تم الإبلاغ عنها توفرت فيها أدلة على تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وكذلك قوات الأمن الوطني الأفغانية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الأفغانية.

١٦ - وتم الإبلاغ عن حالات استخدم فيها الأطفال لتنفيذ هجمات انتحارية أو لزرع متفجرات، وذلك دون علمهم في بعض الأحيان. وكثيرا ما تسفر هذه الحوادث عن مقتل الأطفال الذين يتم استخدامهم. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وضع جهاز متفجر يدوي الصنع في عربة ذات عجلتين ينقلها فتى إلا أن الجهاز انفجر قبل الأوان على مسافة ١٥ مترا من مكتب الحاكم في مقاطعة سمنكان، مما أودى بحياة الفتى. وأشارت التحقيقات اللاحقة إلى أن الجهاز المتفجر اليدوي الصنع زُرع دون علم الفتى. وفي قضايا قليلة موثقة، استخدم الأطفال لتنفيذ هجمات انتحارية، وفي هذا السياق، قيل إن فتى يبلغ عمره ١٦ عاما من مقاطعة بكتيا نفذ هجوما انتحاريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في مقاطعة لغمان استهدف رئيس بلدية مدينة مهترلام وأسفر عن مقتل ستة مدنيين، حسب الإفادات.

١٧ - وأكدت مقابلات أجريت مع أطفال محتجزين بتهم متعلقة بالأمن الوطني صحة البلاغات عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المعارضة المسلحة. وأكد ذلك المزاعم المتعلقة باستدراج حركة الطالبان لأطفال من أجل حمل متفجرات أو تدريبهم على تنفيذ هجمات انتحارية تستهدف قوات الأمن الوطنية والدولية أو مسؤولين حكوميين. وأبلغ ولدان بأتهما اختطفا من أفغانستان في عام ٢٠٠٩ واقتيدا إلى باكستان حيث خضعا إلى تدريبات عسكرية حسب أقوالهما. وفي المنطقة الغربية، تم الكشف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عن هوية مراهق يُزعم أنه على صلة بجماعة مسلحة يقودها زعيم الحرب المحلي، غلام يحيى، في مركز تأهيل الأحداث. وقد قبض على الفتى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وحسب تصريحات مكتب المدعي العام كان مجوزته تعليمات خطية عن كيفية إعداد أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وحُكم على المراهق بالسجن لمدة أربع سنوات. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت قضية الفتى معروضة على محكمة الاستئناف ويتابعها موظفو شؤون حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

١٨ - وتأكدت صحة سبع قضايا تم فيها تجنيد أطفال خارج الحدود في باكستان وتم استخدامهم لاحقا للقيام بعمليات عسكرية في أفغانستان. ومن الأمثلة على ذلك، قضية الصبي الباكستاني الذي يبلغ سنه ١١ عاما والذي أُلقي القبض عليه في مطلع سنة ٢٠٠٩ في مقاطعة نكرهار وكان في حوزته متفجرات والذي تشبته شرطة الحدود الأفغانية في أنه كان يخطط لتنفيذ هجوم انتحاري. ونُقل هذا الطفل إلى أحد المرافق التابعة لمديرية الأمن الوطني في كابل لمدة شهر قبل أن تُسقط مديرية الأمن الوطني التهم الموجهة له لأنه كان دون الحد الأدنى لسن تحمل المسؤولية الجنائية.

١٩ - وتمتع سياسة الحكومة بتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وهناك بعض التدابير السارية التي تكفل التحقق من الحد الأدنى لسن المجندين على مستوى المقاطعات ومعسكرات التدريب. إلا أنه اتضح من خلال مقابلات أجريت مع الضحايا والمسؤولين الحكوميين ومصادر أخرى أن قوات الأمن الوطني الأفغانية لم تنزل خلال فترة الاستعراض تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ومن بواعث القلق أن مكاتب الشرطة الوطنية الأفغانية على الصعيد المحلي أكدت أيضا إجراء حملات لتجنيد الأطفال في المجمعات المدرسية. وكان تجنيد القاصرين ناتجا عن عدم توفر ما يكفي من إجراءات التحقق من العمر والتدني الكبير جدا لمستويات تسجيل المواليد في البلد وفرص التلاعب بالوثائق التي تثبت السن والهوية الوطنية والرغبة في زيادة أعداد الأفراد في صفوف كل من الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

٢٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أُلقي القبض في مقاطعة كندهار، على فتى يبلغ سنه ١٦ عاما كان يعمل آنذاك، بصفة رسمية، سائقا للشرطة في مركز شرطة المنطقة بعد أن تعرّض لحادث مرور بينما كان يقود سيارة تابعة للشرطة. وقد حُكم عليه بالسجن لمدة سبعة أشهر في مركز تأهيل الأحداث بسبب دوره في الحادث. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، تأكد خبر إعادة تعيينه في مركز شرطة المنطقة نفسه بعد أن أُطلق سراحه. وقيل إنه تم الإفراج عنه بعد تدخل من قائد شرطة المنطقة. وأفاد الفتى بأنه ظل يتلقّى مرتبه من الشرطة عندما كان محتجزا في مركز تأهيل الأحداث.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، في مقاطعة كندهار، اتضح أن صبيا في حدود الثانية عشرة من العمر تقريبا، حسب التقديرات، كان يعمل مع الشرطة الوطنية الأفغانية وكان مسلّحا ويرتدي زي شرطي. وأفاد بأنه يقوم بتفتيش عربات لفائدة الشرطة لمدة أربعة أشهر وبأنه يتقاضى شهريا ٩٠٠٠ أفغاني (حوالي ٢٠٠ دولار). ولم تتسنّ متابعة حالة هذا الطفل بسبب العراقيل الأمنية.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، في مقاطعة غزني، تم الكشف عن هوية فتى سنه خمسة عشر عاما تم تجنيده للعمل في الشرطة الوطنية الأفغانية. وأشار الطفل إلى أن ضابط شرطة أعد له وثيقة هوية مزورة، وتم تسليمه لاحقا زي الشرطة وإشراكه في النزاع ضد جماعات المعارضة المسلحة. وكان الصبي يعمل في مركز تفتيش وأفاد بأنه رأى أطفالا آخرين يعملون في مراكز تفتيش أخرى في المنطقة. وهددت جماعات المعارضة المسلحة هذا الطفل ليترك وظيفته وأوقفته بعد ذلك مديرية الأمن الوطني التي اهتمته بتزوير العملة وأصدرت المحكمة الابتدائية بحقه حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف. وأبلغ الصبي عن سوء المعاملة التي تعرّض لها في مديرية الأمن الوطني.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُفيد بأن إدارة شرطة المنطقة في مقاطعة بدخشان قد أعلنت في وقت سابق عن حملة لتجنيد الفتيات في صفوف الشرطة. وأكد مسؤولون في الشرطة لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أنه يمكن قبول الفتيات والفتيان الذين يجيدون القراءة والكتابة وتفوق أعمارهم ستة عشر سنة في دورات التدريب للالتحاق بالشرطة. وقد أُطلعت فرقة العمل على هذه القضية في رسالة وجهها بعض الأهالي القلقون إزاء مزاعم تعرّض هؤلاء الفتيات لاعتداءات جنسية على أيدي مسؤولين من الشرطة. وأحيلت هذه القضية إلى وزارة الداخلية لمتابعتها والتدخل.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، استمرت الأنباء عن وجود أطفال مرتبطين بوحدات الشرطة الوطنية الأفغانية يقومون بمهام شتى في مراكز التفتيش ومراكز الشرطة منها إيصال الرسائل وتقديم الشاي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أكد أعضاء فرقة العمل استخدام إدارة الشرطة في مقاطعة ديكوندي ما لا يقل عن ثلاثة أطفال دون سن الثامنة عشرة مرتبطين بها، تتم الاستعانة بهم للتنظيف والطبخ ونقل المياه. وأكد قائد الشرطة أنه مكن "بعض الأيتام" من عمل يوفر لهم الدخل والرعاية. وأكد القائد أيضا أنه يمكن تعيين أطفال دون سن الثامنة عشرة، بشكل رسمي، إذا تمكنوا من الحصول على وثيقة هوية وطنية تبين أن سنهم يفوق ١٨ سنة.

احتجاز الأطفال بزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة

٢٥ - جُمعت معلومات من جميع أرجاء البلد بشأن وجود ما يقرب من ٣٨٢ طفلا محتجزا بتهم تتعلق بالأمن القومي. ولم تتوفر بيانات عن جميع الأشهر في الفترة المشمولة بالتقرير، وظل الوصول إلى المعتقلات صعبا. وتؤكد أن سبعا وتسعين حالة من حالات احتجاز الأطفال تتعلق بالنزاع؛ وأن أعمارهم جميعا تتراوح بين تسع سنوات و ١٧ سنة، ومن بينهم فتاة واحدة.

٢٦ - وما زال الأطفال يُحتجزون في معتقلات القوات العسكرية الدولية على نحو ينتهك القانون الإنساني الدولي. وثمة قلق من أن هؤلاء المحتجزين لا يُعاملون على نحو يتماشى مع المعايير الدولية لتطبيق الإجراءات القضائية على الأحداث. فلا توجد تدابير حماية خاصة لهؤلاء الأحداث المحتجزين، باستثناء شرط أن يرافقهم من يمثلهم، دون أن يكون بالضرورة محامياً، أثناء الاستماع إليهم أمام مجلس استعراض قضايا المحتجزين. وعلى سبيل المثال، اعتُقل صبي في السادسة عشرة من العمر في تموز/يوليه ٢٠١٠، في مقاطعة خوست، واحتجز في معتقل بروان التابع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بزعم كونه عضواً في حركة طالبان. وقد اعتُقل هذا الصبي في بيته، مع أخيه وأبيه، حيث أُفيد بأن الأب هو المستهدف بالغاارة. وبتاريخ التبليغ، كان الصبي محتجزاً منذ شهرين على الأقل. وأفاد الصبي بأنه قد فصل عن أبيه وأخيه بعد الاحتجاز، وأنه لم يكن على اتصال بأسرته. ورغم أن مجلس استعراض قضايا المحتجزين قد استمع إليه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بقي الصبي محتجزاً لدى القوات العسكرية الدولية حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أُلقي القبض في مدينة جلال آباد على صبي من مقاطعة نكهار يبلغ السادسة عشرة من العمر بزعم كونه عضواً في حركة الطالبان. وسُمح للصبي بأن يتصل بعائلته خلال فترة احتجازه. وبتاريخ كتابة هذا التقرير، كان مجلس استعراض قضايا المحتجزين قد استمع للصبي آخر مرة في آذار/مارس ٢٠١٠، ولكنه ما زال مُحتجزاً.

٢٧ - والمديرية الوطنية لشؤون الأمن تعتقل أيضاً الأطفال بزعم ارتباطهم بأطراف النزاع. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أُتهم في مقاطعة هلمند ثمانية صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً بأن لهم صلات بحركة الطالبان، ونُقلوا من المديرية الوطنية لشؤون الأمن إلى مركز إعادة تأهيل الأحداث في هلمند. وأدين ثلاثة من الصبيان، وحُكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات. وخلال نفس الفترة، أُتهم أربعة صبيان آخرون في مقاطعة هلمند بارتكاب جرائم ضد الأمن القومي بصورة عامة. وأدين اثنان من هؤلاء الصبيان وحُكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات.

٢٨ - ومما يثير القلق بصفة خاصة أن الأطفال الذين يُفرج عنهم لا يحصلون سوى على أي دعم يُذكر لمتابعة أحوالهم. وكمثال على ذلك، قضية صبيين، من المواطنين الباكستانيين، يبلغان من العمر ١٠ و ١٥ عاماً، احتجزتهما وزارة الداخلية في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. ورغم أن استعداد تلك الوزارة لإعطاء معلومات بشأن قضيتيهما أمر حدير بالترحيب، فإن تسليم هذين الصبيين مباشرة إلى أسرتهما، دون مراقبة مناسبة، يثير مخاوف بشأن الدعم المقدم لمتابعة أحوالهما بمجرد رجوعهما إلى مجتمعهما. ويُستدل على ذلك من حالة صبي أُفيد بأنه قد اختُطف على أيدي حركة الطالبان في باكستان، وتلقى

تدريباً على تنفيذ هجمات انتحارية في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان، وضُغَط عليه ليحاول تنفيذ هجوم انتحاري في أفغانستان. وبعد أن أُعطي سترة ناسفة، استسلم الصبي إلى نقطة التفتيش الحدودية في مقاطعة نكهرار في أفغانستان، ونُقل إلى كابل حيث احتجزته وزارة الداخلية لفترة غير معروفة.

٢٩ - وأيدت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ الدعوة لعودة محمد جواد إلى أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بعد أن احتجز لأكثر من ست سنوات في المعتقل الأمريكي في خليج غوانتانامو. وكانت قوات الأمن الأفغانية قد اعتقلته وهو طفل في عام ٢٠٠٢، واحتجزته في معتقل بغرام، ونُقل إلى غوانتانامو في وقت لاحق. وما زال يتعين على مؤسسات الدولة تقديم دعم مناسب لإعادة الإدماج على نحو دائم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، علمت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أن المديرية الوطنية لشؤون الأمن قد اعتقلت الشخص المذكور ثلاث مرات منذ عودته إلى أفغانستان وأبقته محتجزاً لديها، بزعم كونه على صلة بسجناء سابقين من معتقل غوانتانامو يشبهه في أنهم ما زالوا ينتمون إلى جماعات المعارضة المسلحة في أفغانستان.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣٠ - بلغ عدد الأطفال الذين أصيبوا بجروح أو قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إثر العنف المرتبط بالتراع ١ ٧٩٥ طفلاً، ويفترض أن الأرقام المذكورة هي أقل من الواقع لأن الوصول إلى المناطق المتضررة من التراع ما زال صعباً. وتواصل وقوع الأطفال ضحايا للهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمهجمات الصاروخية على أيدي الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة الطالبان. ووقع الأطفال أيضاً ضحايا للغارات الجوية وعمليات التفتيش الليلية التي تنفذها القوات الموالية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأطفال الذين أصيبوا بجروح أو قتلوا نتيجة للألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى التي خلفتها الحرب ٥٦٨ طفلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣١ - وتعد نسبة أكبر من الوفيات والإصابات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إلى نشاط العناصر المناهضة للحكومة. ففي حالات كثيرة، قُتل أطفال أو أصيبوا بجروح عندما استهدفت جماعات المعارضة المسلحة، ومنها حركة الطالبان، البنية التحتية المدنية في المقاطعات، مثل المراكز الإدارية في الأفضية أو نقاط التفتيش الواقعة بالقرب من المناطق السكنية. وأدت أيضاً الهجمات الانتحارية التي نفذتها الجماعات المسلحة إلى وفاة أطفال أو إصابتهم بجروح. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أدى تفجير ارتكبه شخص يرتدي سترة ناسفة في مدينة كندهار إلى مقتل ١٠ أطفال وإصابة سبعة أطفال بجروح، وفقاً

لما ذكرته التقارير. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مدونة قواعد السلوك المنقحة لمقاتلي حركة الطالبان الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٠ تشمل مبادئ توجيهية متنوعة تتعلق بالحد من آثار النزاع على السكان المدنيين، بما في ذلك الحد من استخدام الهجمات الانتحارية.

٣٢ - ومما يثير القلق الشديد قتل الأطفال على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك حركة الطالبان، للاشتباه في كونهم جواسيس، أو بزعم أنهم مرتبطون بالقوات العسكرية الدولية أو أنهم يدعمونها. وأبلغ عما لا يقل عن تسع حالات تتعلق بأطفال أعدموا للاشتباه في أنهم يتجسسون لحساب القوات العسكرية الدولية، بما في ذلك بلاغ عن قيام حركة الطالبان بإعدام صبي عمره سبع سنوات شنقا أمام الجمهور في مقاطعة هلمند في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أُعدم تلميذان صغيران على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، في حين أصيب طفل ثالث بجروح بليغة في مقاطعة وردك. وحدث ذلك إثر الاشتباه في تجسسهم لحساب القوات العسكرية الدولية بعد أن شوهدوا وهم يتحدثون باللغة الإنكليزية مع جنود دوليين تجوب دورياتهم في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قُتل صبي عمره ١٦ عاما يقود عربة جرّ في مقاطعة لغمان للاشتباه في أنه أبلغ القوات العسكرية الدولية عن مكان وجود أجهزة متفجرة يدوية الصنع على الطريق المؤدية إلى قاعدة عسكرية دولية. وقُتل أيضا بعض الأطفال عندما استهدفت جماعات المعارضة المسلحة أهلهم بسبب ارتباطهم بالحكومة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قُتل في مقاطعة كُنر صبي عمره ١٦ عاما إلى جانب والده الذي هو رجل دين.

٣٣ - واستمر أيضا قتل الأطفال وإصابتهم بجروح نتيجة للغارات الجوية والهجمات الأرضية التي شنتها القوات الموالية للحكومة، ولا سيما نتيجة للاستهداف بصورة غير دقيقة أو على أساس معلومات خاطئة. وأفيد بمقتل ما مجموعه ١٣١ طفلا في عام ٢٠٠٩ نتيجة للغارات الجوية، ويمثل ذلك نسبة كبيرة من الأطفال الضحايا على يد القوات الموالية للحكومة. وسجلت معظم تلك الحالات في الجنوب، رغم وقوع حوادث جسيمة في أجزاء أخرى من البلاد. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أدت المعلومات غير الدقيقة وغياب التنسيق بين القوات العسكرية الدولية وقوات الأمن الوطني الأفغانية خلال غارة جوية على قضاء كذرة في مقاطعة هرات، إلى سقوط قنبلتين على محيم لقبائل الكوتشي الرحل، تسببتا في مقتل ١١ طفلا. وأكد ذلك في وقت لاحق تحقيق أجرته القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، أدت غارة جوية على مجمع سكني في قضاء بالابالوك في مقاطعة فراه إلى مقتل ٦٤ امرأة وطفلا. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وعلى إثر قيام حركة الطالبان باختطاف صهرجي وقود في مقاطعة قندز، شنت غارة جوية تسببت في مقتل نحو ٧٤ مدنيا بينهم ما لا يقل عن ٤١ طفلا.

٣٤ - وقد بذلت الحكومة والقوات العسكرية الدولية جهوداً لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين. وساهم في انخفاض عدد وفيات المدنيين التي تعزى إلى الحكومة والقوات العسكرية الدولية وضع هيكل القيادة الجديد للقوة الدولية للمساعدة الأمنية الذي بدأ في العمل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ووضع استراتيجية لمكافحة التمرد تركز بصورة أفضل على حماية السكان المدنيين، فضلاً عن المبادئ التوجيهية والتوجيهات التعبوية الرامية إلى التخفيف من تأثير النزاع على المدنيين. وعُدلت التوجيهات التعبوية مرة أخرى في تموز/يوليه ٢٠٠٩ لتوفير توجيهات بشأن استخدام الغارات الجوية ضد المجموعات السكنية.

٣٥ - ورغم هذه الجهود، قُتل رضيع عمره خمسة أشهر خلال غارة شنتها القوات الخاصة الأمريكية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في مقاطعة أرزكان. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أدت غارة ليلية شنتها القوات العسكرية الدولية والقوات الأفغانية على دار سكنية في مدينة كريدز في مقاطعة بكتيا، إلى مقتل خمسة أفراد من أسرة واحدة وإصابة أربعة مدنيين آخرين بجروح، بينهم صبي في الخامسة عشرة من العمر. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٠، قُتل ما لا يقل عن ٢١ طفلاً، وأصيب أربعة أطفال بجروح، نتيجة للغارات الجوية ونيران الهاون خلال عملية عسكرية مشتركة نُفذت في قضاء مارجه، بمقاطعة هلمند. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، قُتل ١٢ مدنياً من بينهم طفلان بسبب صاروخين أطلقتتهما القوات العسكرية الدولية في بلدة مارجة. ووفقاً للبيان الصحفي الذي أصدرته القوة الدولية للمساعدة الأمنية، سقط الصاروخ على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من هدفه المنشود. وفي أعقاب هذا الحادث، علقت القوات العسكرية الدولية استخدام منظومة مدفعية الصواريخ بانتظار إجراء استعراض بشأن الحادث. وفي اليوم نفسه، قُتل اثنا عشر فرداً من أسرة واحدة، من بينهم أطفال ونساء، على إثر سقوط دفعة من قذائف الهاون على مسكنهم في مدينة مارجه، بمقاطعة هلمند.

جيم - العنف الجنسي ضد الأطفال

٣٦ - ما زال العنف الجنسي في المجتمع الأفغاني أمراً يندر الإبلاغ عنه ويُسعى إلى إخفائه. والعنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، متغلغل على نطاق واسع. وقد أثر المناخ العام المتسم بالإفلات من العقاب، وفراغ مكان سيادة القانون، وانعدام الثقة في السلطات التي تتولى التحقيق والمقاضاة، والعار الذي يصم الضحية بصورة لا مبرر لها، تأثيراً سلبياً على الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال إلى سلطات إنفاذ القانون ومن ثم مقاضاة مرتكبيها. والاعتداء الجنسي على الأطفال، من فتيات وصبين على حد سواء، ليس معرّفاً بوضوح بوصفه جريمة في القانون الأفغاني، ومن النادر أن يُحاسَب مرتكبو هذه الانتهاكات.

٣٧ - وتجرم المادة ٤٢٧ من قانون العقوبات (١٩٧٦) الزنا واللواط. ويجرم قانون القضاء على العنف ضد المرأة (٢٠٠٩) العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والزواج القسري والمبكر، والسخرة والدعارة، ويحسن بقدر كبير حماية وتعزيز حقوق المرأة. ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون لا يزال يشكل تحدياً هائلاً، وكذلك الشأن، مثلاً، بالنسبة لضرورة تحديد العناصر التي تشكل فعل اغتصاب.

٣٨ - ووردت تقارير متفرقة عن ارتكاب أفراد من قوات الأمن الوطني الأفغانية أعمال عنف جنسي ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، تتواصل تقارير تفيد بأن أطفالاً، ولا سيما من الصبيان، يتعرضون لاعتداءات وانتهاكات جنسية، منها استخدامهم في ممارسات "باتشا بازي" (الصبيان الراقصون)، على أيدي الجماعات المسلحة. وتعمّر توثيق هذه الحوادث وسياقاتها، وستبذل جهود إضافية للبحث في هذه الادعاءات والتحقيق فيها. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في قضاء قره باغ، مقاطعة غزني، أفيد بأن مسؤولين في الشرطة من نقطة تفتيش شرطية على الطريق السريع بين كابل وكندهار قد اعتقلوا لاختطافهم صبياً في الثانية عشرة من عمره. وأفيد بأن الصبي قد احتُجز في نقطة التفتيش وأُجبر على الرقص للرجال خلال الليالي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعتقل جندي في الجيش الوطني الأفغاني ووجهت إليه تهمة اغتصاب صبي في الخامسة عشرة من عمره في مدينة كابل. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ورد بلاغ يفيد بأن شرطة الحدود قد اغتصبت صبياً في السادسة عشرة من عمره على حدود إسلام قلعة في مقاطعة هرات.

٣٩ - ومن الأمور التي ما تزال تثير القلق عدم توفير حماية كافية لضحايا العنف الجنسي والشهود على هذه الحوادث. وذكر أنّ من بين العوامل المسببة لانخفاض عدد البلاغات الخوف من الانتقام العنيف من الضحايا والأسر. فالأطفال الضحايا، من الصبيان والفتيات على حد سواء، يُعتقلون في كثير من الأحيان وتوجه إليهم تهمة نية ارتكاب الزنا. ويوجد أيضاً نقص في قنوات الإحالة الملائمة لحصول الضحايا، بمن فيهم الأطفال، على الخدمات والرعاية. وعلاوة على ذلك، ليس ثمة وعي كاف بالطابع الجنائي للاغتصاب والعنف الجنسي.

دال - الاختطاف

٤٠ - تم إطلاع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ على أن فترة التقرير شهدت ما مجموعه سبعة وسبعون حالة من حالات اختطاف الأطفال، ذكورا وإناثا. وفي عدة حوادث اختطف أكثر من طفل واحد. وكان من الصعب الحصول على معلومات عن الجناة ودوافعهم، غير أنه في سياق الفراغ الأمني السائد قد بدا أن الإجرام هو الدافع الأساسي وراء

معظم الحالات التي يرتبط بعضها بالتزاع. وأشارت عدة تقارير إلى طلب فدية بمبالغ كبيرة، وشملت عدة حالات أيضا الانتهاك الجنسي ضد الفتيات والفتيان.

٤١ - وتشير الحوادث إلى أن الجماعات المسلحة اختطفت الأطفال لأسباب مختلفة تشمل الانتقام، والتجنيد، والحصول على فدية، والضغط من أجل تبادل بعض الأفراد الذين اعتقلتهم السلطات أو إطلاق سراحهم. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، في ولاية فارياب، أُفيد باختطاف طالبان لزعيم محلي وابنه البالغ من العمر ١٤ عاما وطلبت في المقابل الإفراج عن أحد الأفراد الذي كان قد اعتقله مسؤولون حكوميون بتهم ارتكاب جرائم ضد الأمن القومي. وُزِعِم أنه تم إطلاق سراح الصبي بعد أسبوع من اختطافه. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في ولاية خوست، أُفيد عن اختطاف حركة الطالبان لصبي عمره ١٥ عاما من أحد المساجد، اُتهم بالتجنس لصالح الحكومة والقوات العسكرية الدولية، وقُتل في وقت لاحق. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في قضاء هسكه مينه بمقاطعة تنكهرار، بالقرب من الحدود الباكستانية أُفيد عن قيام مسلحين مجهولين باختطاف ١٣ صبيا تتراوح أعمارهم بين ثمانية أعوام و ١٣ عاما بينما كانوا يجمعون الحطب. وتمكن الصبيان من الفرار أثناء قصف جوي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عُثر على جثة مقطوعة الرأس لابن أحد ضباط مديرية الأمن الوطنية يبلغ من العمر ١٦ عاما، بعد شهر واحد من الإفادة عن قيام حركة طالبان باختطافه في مقاطعة لوكر.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٢ - ارتفع أيضا عدد الحوادث التي تضر بالتعليم والمرافق التعليمية منذ التقرير الأخير. وقد أُبلغ عن وقوع ٣٤٨ حادثة في عام ٢٠٠٨، في حين سُجلت ٦١٠ حوادث في عام ٢٠٠٩. وبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٠، أُبلغت فرق العمل القطرية عن وقوع ٢٨٥ حادثة. وشملت الحوادث إلحاق أضرار بالمدارس، وقتل وإصابة الطلاب والمدرسين، والتهديد والتخويف وإغلاق المدارس بشكل قسري. وقد ارتكبت معظم هذه الحوادث جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك هجمات تؤكد أن حركة الطالبان هي التي شنتها، وكذلك عناصر محلية وتقليدية تعارض تعليم الفتيات. وشهدت المنطقة الجنوبية غالبية الهجمات، في حين أن الهجمات امتدت إلى المقاطعات الشمالية التي كانت تعتبر في السابق آمنة نسبيا، من قبيل تخار وبدخشان. وفي عام ٢٠٠٩، حصلت زيادة ملحوظة في الهجمات المرتكبة في مناطق تقع حول العاصمة، مثل مقاطعات كابل ووردك ولوكر وخوست، وفي مقاطعات غمان وكتر ونكهرار الواقعة شرقا.

٤٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة كبيرة في عدد المتفجرات في المدارس والمناطق المحيطة بها، والهجمات المسلحة ضد المدارس، والأضرار التبعية، وتضرر المدارس جراء العمليات العسكرية، واستخدام المدارس لأغراض سياسية وعسكرية. وتشير المعلومات أيضا إلى أعداد هائلة من المدارس المغلقة في بعض المناطق، كما هو الحال في ولاية هلمند (أكثر من ٧٠ في المائة) أو في مقاطعة زابل (أكثر من ٨٠ في المائة) لأسباب أمنية وبسبب العمليات العسكرية الجارية. وبين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٩، أفيد عن وقوع أربع عشرة حادثة أضرت بالتعليم في مقاطعة لوكر وحدها، شملت حرق المدارس والآثار الناجمة عن تبادل إطلاق النار، والهجمات المسلحة المباشرة، والانفجارات في محيط المدارس، وإطلاق التهديدات ضد المعلمين ومديري المدارس والطلاب، بالإضافة إلى الهجوم على المعلمين واختطافهم. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، في مقاطعة نكرهار، تعرضت مدرسة شيدها فريق إعادة إعمار المقاطعات إلى هجوم من حركة الطالبان التي فجرت جهازا متفجرا يدوي الصنع داخلها. وأصيبت ١٦ غرفة من المدرسة بأضرار. ورتب الأخصائي التربوي المحلي تجمعا للزعماء المحليين والأعضاء في مجالس شورى الحماية التابعة لست مدارس أخرى مجاورة، والطلاب وأولياء أمورهم من أجل تشجيع الأطفال على المواظبة على الدراسة. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، في مقاطعة أرزكان، هاجمت حركة الطالبان خمسة عشر طالبا من معهد إعداد المعلمين وأوسعتهم ضربا. وحُذر هؤلاء الطلاب من المواظبة على الدراسة في المعهد؛ وأفيد عن امتثالهم لهذه التهديدات. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، في مقاطعة بروان، أُغلقت مدرسة للبنات لمدة يومين بسبب تهديدات يزعم أن حركة الطالبان أطلقتها.

٤٤ - وأدى أيضا تركز قوات الأمن بالقرب من المرافق التعليمية إلى إصابة المدارس بأضرار تبعية ووقوع قتلى وإصابات في صفوف الطلاب والمعلمين. فمثلا، في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، في قضاء زرمتم بمقاطعة بكتيا، اتخذت القوات العسكرية الدولية والجيش الوطني الأفغاني مواقع قرب مدرستين ما أدى إلى إغلاقهما مؤقتا. وأيضا، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في قضاء وتابور بمقاطعة كندر، أطلقت مجموعة مسلحة قذائف هاون على القوات الدولية ومجمع تابع لقوات الجيش الوطني الأفغاني. وأخطأت ثلاثة قذائف هدفها وأضرت بمدرسة للبنين ما أسفر عن إصابة طفلين.

٤٥ - ولا يزال ثمة قلق بشأن احتلال المدارس من جانب أطراف النزاع. وعمليات الاحتلال هذه تعرض للخطر الأطفال والمدرسين، وتحرم الأطفال من الحق في الحصول على التعليم، وكثيرا ما تسفر عن الإضرار بالمباني المدرسية. وأعرب زعماء المجتمع المحلي عن هذه المخاوف لفرقة العمل القطرية التي أثارها مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية/منظمة حلف شمال الأطلسي دون أن يحصل أي تغيير وقت كتابة هذا التقرير. فمثلا، في مقاطعة لوكر،

لا تزال مدرسة ثانوية تضم ١ ٥٠٠ طالب محتلة منذ عام ٢٠٠٥ من جانب الشرطة الوطنية الأفغانية، ثم من جانب القوات العسكرية الدولية منذ عام ٢٠٠٧، ولا تزال محتلة وقت كتابة هذا التقرير. ويخضع الطلاب والمعلمون يوميا إلى التفتيش الجسدي عند دخولهم المدرسة. ويفيد القادة المحليون أن نحو ٤٥٠ طالب قرروا ترك هذه المدرسة. ولا تزال ثمة مدرسة للبنين في خروار، أيضا في مقاطعة لوكر، محتلة من جانب القوات العسكرية الدولية منذ عام ٢٠٠٧. وبين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠، استخدمت مدرستان في المنطقة الوسطى بصورة مؤقتة (في مقاطعتي لوكر وميدان وردك) من جانب القوات العسكرية الدولية بمثابة عيادة متنقلة وقاعدة تشغيل. وتؤكد أن قوات الطالبان هاجمت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ المدرسة في لوكر بسبب الوجود العسكري الدولي.

٤٦ - وارتفع أيضا عدد حوادث القتل والإصابة، والاختطاف والتهديد الموجهة ضد الطلاب والمعلمين من جانب جماعات المعارضة المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمثلا، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في قضاء مرويس مينه بمقاطعة كندهار، هاجمت حركة الطالبان بالحامض عدة فتيات كنّ في طريقهن إلى المدرسة، ما أدى إلى إصابتهن إصابات خطيرة. وأفيد أن المهاجمين تلقوا حافزا نقديا لتنفيذ الهجوم.

٤٧ - ولا تزال المرافق الصحية أيضا تتحمل نتائج النزاع المسلح وتدهور الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تزايدت بشكل كبير الهجمات على المرافق الصحية والعاملين فيها في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٢٠ حادثة أبلغت بها فرقة العمل القطرية، بالمقارنة مع ٣٠ حادثة في عام ٢٠٠٨. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠، تم التحقق من ٤٣ حادثة أضرت بالمرافق الصحية والعاملين فيها من أصل ٦٠ تقريرا تلقتها فرقة العمل. وشوهت زيادات ملحوظة في أجزاء من المناطق الجنوبية الشرقية، والوسطى، والشمالية، والغربية. وما يثير القلق بشكل خاص الحالة في كندهار ونيمروز وكونر وخوست وهلمند ووردك وننكرهار وقندز. وأجبر تدهور الوضع الأمني واستمرار الهجمات على العاملين في المجال الصحي والمرافق الصحية الكثير من المرافق الصحية على غلق أبوابها أو تقليص خدماتها، مما أسفر عن عدم حصول مئات الآلاف من الأفغان على الرعاية الصحية الأساسية الكافية أو عدم حصولهم عليها إطلاقا. ويُعزى معظم الحوادث إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك حوادث تؤكد أن حركة الطالبان هي التي ارتكبتها.

٤٨ - وأفيد عن وقوع عشرة حوادث من الهجوم المسلح المباشر على أحد المرافق الصحية خلال عام ٢٠٠٩. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في قضاء خاك سفيد بمقاطعة فراه، أغارت مجموعة مسلحة من عناصر الطالبان على مرفق صحي ترعاه منظمات

غير حكومية، واعتدت جسديا على عدة عاملين في المجال الصحي واختطفت أحد العاملين المحليين في مجال الرعاية الصحية. وحذرت الطالبان المجتمع المحلي من استخدام المركز الصحي في المستقبل وهددت الموظفين الذين وصلوا العمل في العيادة. وسُجّلت أيضا أعمال حرق ونهب وإغلاق قسري للمراكز والبرامج الصحية، فضلا عن استخدام المتفجرات في المرافق الصحية وحوادثها. فمثلا، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في قضاء أرغنداب، بمقاطعة كندهار، أفيد عن قيام الطالبان بإحراق وتدمير مركزا لتقديم الرعاية الصحية الأساسية كان قد قدم الرعاية الصحية إلى ٢٠٠٠ أسرة في القضاء. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، في مدينة خوست، بمقاطعة خوست، أفيد عن تعرض عيادة صحية لهجوم على أيدي عناصر يزعم انتمائها للطالبان، مما أدى إلى تدمير أربع غرف من هذه العيادة التي كانت الأكبر من نوعها في المنطقة.

٤٩ - وكان من دواعي القلق الشديد أيضا عمليات التفتيش التي قامت بها قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية في المرافق الصحية واحتلالها لها. ويزعزع المساس بحيادية المرافق الصحية ثقة المدنيين الذين يسعون للحصول على المساعدة الطبية ويزيد في الوقت ذاته من الأخطار المباشرة على المرافق ويقوض اطمئنان الموظفين لكونهم يعملون في بيئة يسودها السلام. وقد نددت المنظمات الإنسانية بالسلوك الذي تنتهجه القوات العسكرية الوطنية والدولية في المرافق الصحية في مقاطعات بدغيس وأرزكان ووردك.

٥٠ - ودعت الأطراف الفاعلة العاملة في الحقل الإنساني إلى الحد من استخدام المدارس والمرافق الصحية كمراكز اقتراع خلال الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ٢٠٠٩ والانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكان ثمة ٥٠ في المائة تقريبا (٢٧٥٢ من ٩٨٩) من هذه المراكز قائما في المدارس، مما زاد من خطر وقوع هجمات أثناء فترة الانتخابات، بالرغم من أن العلاقة الدقيقة بين ذلك وبين الانتخابات غير محددة تماما. وشهد شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ زيادة بمقدار خمسة أضعاف في عدد حالات الإبلاغ عن الحوادث التي تعرضت لها المدارس مقارنة بالأشهر السابقة واللاحقة. وشملت الحوادث زرع المتفجرات داخل المدارس أو في محيطها وتوجيه تهديدات ضد مسؤولي التعليم في المدارس إذا استخدمت المدارس كمراكز اقتراع. وذكرت الجماعات المسلحة المحلية بوضوح أن الشرط المسبق لفتح المدارس من جديد هو عدم استخدامها كمراكز اقتراع. كما بلغ عدد الهجمات التي أفيد بوقوعها ضد المرافق الصحية الضعف تقريبا في آب/أغسطس ٢٠١٠ مقارنة بالشهر الذي سبقه.

واو - منع وصول المساعدة الإنسانية

٥١ - ما فتى انتشار انعدام الأمن على نطاق واسع يضر بإمكانية وصول المساعدة الإنسانية ضررا بالغا، ويعوق قدرات وكالات تقديم المعونة على تقييم الاحتياجات، ومساعدة الفئات الضعيفة من السكان ورصد عملية تقديم المساعدة. وقد قيمت الأمم المتحدة أجزاء كبيرة من مناطق في جنوب، وجنوب شرق، وغرب، وشمال غرب ووسط أفغانستان بأهما مناطق "خطر بالغ" أو مناطق "شديدة الخطر" بالنسبة لوكالات تقديم المساعدة الإنسانية. وفي حين شهدت حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية زيادة مطردة خلال العامين الماضيين، فقد أُبلغ في عام ٢٠٠٨ عما مجموعه ٧١ حادثا، وزاد عدد الحوادث بأكثر من الضعف في عام ٢٠٠٩ فبلغ ١٧١ حالة. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠، أُبلغ عن ١٦٨ حادثا، وتمكنت فرقة العمل من التحقق من ١٢٤ حادثا منها في وقت الإبلاغ عنها.

٥٢ - وقد أصدرت حركة الطالبان مرارا وتكرارا بيانات عامة تهدد فيها أي شخص يُعتقد أنه يدعم الحكومة، بما في ذلك الأمم المتحدة. وتمثل التطور الجديد في عام ٢٠٠٩ في الزيادة الكبيرة في الحوادث التي أضرت بأعمال المساعدة الإنسانية في المنطقة الشمالية (مقاطعات كندز، وبلخ وفارياب). ونُسب معظم الحوادث للجماعات المعارضة المسلحة، وشملت هجمات معقدة على المجمعات ونصب الكمائن للمركبات/القوافل والعديد من التهديدات للموظفين.

٥٣ - وتواصلت أيضا الهجمات العنيفة على موظفي المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الصحي. ولا تزال حالات الاختطاف تشكل أكثر الانتهاكات انتشارا، حيث تم اختطاف ٤٩ من عمال المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٩ من قبل الجماعات المسلحة المعارضة، بما فيها الطالبان، وزادت حالات الاختطاف مرة أخرى في عام ٢٠١٠، حيث وقع ٣٢ حادثا استهدفت أكثر من ٨٠ من موظفي المساعدة الإنسانية. وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس فقط، جرى اختطاف ٣١ من موظفي المساعدة الإنسانية، وقد أطلق سراح معظمهم خلال أسبوع من اختطافهم بفضل الزعماء القبليين الذين بذلوا المساعي لدى الجماعات المسلحة.

٥٤ - وبالإضافة إلى الهجمات والتهديدات ضد عمال المساعدة الإنسانية، فقد جرى استهداف تنفيذ البرامج وتوفير المعونة ذاتهما من قبل الجماعات المسلحة المعارضة، بما فيها الطالبان. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩، تعرضت ١٣ من قوافل المعونة (بما فيها واحدة تحمل علامة واضحة بأنها تابعة للأمم المتحدة) إلى الهجوم، وجرى نهبها أو سلبها من قبل جماعات

مسلحة، ربما كان بعضها من الجماعات الإجرامية. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٩، أُبلغ عن تعرض مركز التطعيم في قضاء ناربي بمقاطعة كندر، الذي يستخدم في توفير اللقاحات للأطفال العابرين للحدود بين أفغانستان وباكستان، للحرق من قبل جماعة مسلحة معارضة يُشتبه بأنها الطالبان.

٥٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، تأخرت الاستجابة إلى القصف الجوي لقضاء بالا بلوك، بمقاطعة فراه، بسبب انعدام الأمن. وعلى الرغم من تقييم لجنة الصليب الأحمر الدولية وحشد الأمم المتحدة لفاولة للإغاثة، فلم تستطع مجالس الشورى المحلية ضمان المرور الآمن لهذه المعونة، حتى بعد محاولات التفاوض مع الجماعات المسلحة على السماح بمرورها. وقد أُشير إلى تدفق المقاتلين الأجانب المرتبطين بحركة الطالبان بوصفه العقبة الرئيسية التي حالت دون نجاح المفاوضات في هذه الحالة.

رابعاً - زيارة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وآلية الرصد والإبلاغ

٥٦ - زارت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة رادিকা كوماراسوامي، أفغانستان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بدعوة من حكومة أفغانستان. وكانت الزيارة تهدف إلى متابعة استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في أفغانستان التابع لمجلس الأمن الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/AC.51/2009/1). وزارت الممثلة الخاصة كابل واجتمعت بالرئيس كرزاي، والوزراء الرئيسيين، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والناو، وممثلي المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والأفغانية، وأعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وعدد من الأطفال والأسر المتضررين من التزاع.

٥٧ - ولاحظت الممثلة الخاصة الإرادة السياسية التي أعربت عنها حكومة أفغانستان لحماية الأطفال والاستجابة إلى استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح ولاحظت أيضاً المشاركة الفعالة للقيادة المشتركة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية/قوات الولايات المتحدة بشكل بنّاء وكبير الممثلين المدنيين للناو المعني بالأطفال والتزاع المسلح عن طريق الاستعراض المتواصل للأساليب والإجراءات، والتحقيقات اللاحقة لوقوع الحوادث.

خامسا - الحوار وخطط العمل لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال

٥٨ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عينت حكومة أفغانستان منسقا رفيع المستوى في وزارة الخارجية للعمل بمثابة حلقة وصل بين الحكومة وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بشأن جميع المسائل المتصلة بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ لجنة توجيهية حكومية تتألف من ثمانية من نواب الوزراء، ومدير المديرية الوطنية للأمن والمستشار الرئاسي لشؤون الصحة والتعليم وذلك بهدف وضع وتنفيذ خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوة الأمن الوطنية الأفغانية وذلك بدعم من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة التوجيهية خطة العمل، ومرفقاتها بشأن منع العنف الجنسي ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الدولي. ومن المقرر التوقيع على خطة العمل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٩ - وتمثل التطور المشجع في إصدار وزارة الداخلية أمرا تنفيذيا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لمنع توظيف الأطفال في الشرطة الوطنية الأفغانية. ويحظر هذا الأمر توظيف الأطفال واستخدامهم في الشرطة الوطنية الأفغانية، ويلزم بتسريح الأطفال الموجودين في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية خلال ٣٠ يوما، وينص على أن تبذل جهود في سبيل الإدماج، ويأمر بالتحقيق واتخاذ إجراءات تأديبية ضد من يثبت تجنيدهم واستخدامهم للأطفال. وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أيار/مايو ٢٠١٠ بزيارتها الأولى غير المعلنة للتحقق إلى مركز التجنيد والتدريب التابع للشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة قندز، بمقاطعة قندز، ولاحظت أن الأمر التنفيذي قد أُلصق بجدران المركز بشكل واضح، وأن فحوى المرسوم معروفة تماما للمدربين والمجندين الجدد على حد سواء. وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستصدر قائمة بأسماء الأطفال الذين جرى تسريحهم من الشرطة الوطنية الأفغانية منذ إصدار المرسوم، ومعلومات مفصلة عما جرى رصده من اعتمادات لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

٦٠ - وقد أعاققت الحالة الأمنية الراهنة في أفغانستان البدء في الحوار مع الجماعات المسلحة المعارضة بشأن تجنيدها للأطفال في صفوفها. وعلى الرغم من عدم وجود أي خطة عمل لوقف استخدام وتجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات، قيد المناقشة حاليا مع الجماعات المسلحة، فقد ثبت أن الحوار على صعيد المجتمع المحلي يحرز نجاحا جزئيا، ولا سيما من أجل مواصلة حملات التطعيم، وفتح المدارس، والمرور الآمن لقوافل تقديم المساعدة الإنسانية في بعض المناطق.

سادسا - متابعة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال والتصدي البرنامجي لها

٦١ - جرى تنفيذ عدد من المبادرات لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الأطفال المتضررين من النزاع في أفغانستان وتشمل تلك المبادرات ما يلي: تقديم المعونة القانونية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للأطفال المحتجزين بتهم تزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة؛ والمفاوضات التي تجريها المنظمات المعنية مع الحكومة، والجماعات المسلحة المعارضة وشيوخ المجتمعات المحلية لتيسير تقديم الرعاية الصحية، والمفاوضات الرامية إلى توفير الحماية القائمة على أساس مجتمعي للمدارس، ودعم إصلاح الهياكل الأساسية المدرسية؛ والتفاوض وإطلاق سراح المختطفين من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخرطت الجهات الفاعلة ذات الصلة بما فيها أعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، والبعثة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع قوات الأمن الوطنية والدولية بشأن المسائل المتعلقة بحالات الاحتلال العسكري والتدخلات في المرافق الصحية والتعليمية، كما ساندت البعثة مواصلة وضع السياسات الرامية إلى الحد من ضحايا النزاع من المدنيين.

٦٣ - وقدم أعضاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ إحاطات بشأن آلية الرصد والإبلاغ المعنية بمسألة الأطفال والنزاع المسلح للمنظمات غير الحكومية الشريكة وإدارات الحكومة المعنية في المناطق الشمالية، والشرقية، والجنوبية الشرقية، والوسطى، والغربية والجنوبية من البلد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، شارك ٢٧ من ممثلي المنظمات غير الحكومية الشريكة وممثلين لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في حملة لنشر المجموعة العالمية الموحدة للأدوات التدريبية بشأن آلية الرصد والإبلاغ استمرت لمدة ثلاثة أيام.

٦٤ - وقدمت الأمم المتحدة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٠ دعماً إلى مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان كما وفر شركاؤها التثقيف بشأن مخاطر الألغام إلى ١٤٧ ٢٧٨ من النساء والفتيات و ٣٧٩ ٩٠١ من الرجال والفتيان في جميع أنحاء أفغانستان.

سابعاً - التوصيات

٦٥ - أرحب بإقرار حكومة أفغانستان خطة العمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوة الأمن الوطنية الأفغانية، ومرفقيها بشأن منع العنف الجنسي ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم. وأحث الحكومة على كفالة تخصيص ما يكفي من الموارد لتنفيذ خطة العمل تنفيذاً فعالاً. بما في ذلك استحداث تشريع يرمي إلى تجريم تجنيد الأطفال في النزاع المسلح وكفالة عدم إتاحة الإفلات من العقاب على ما يُرتكب ضد الأطفال من تجاوزات يعتبرها القانون الدولي انتهاكات جسيمة.

٦٦ - وأدعو مجتمع المانحين إلى كفالة توفير التمويل المتسم بالمرونة والاستدامة من أجل التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لخطة العمل السالفة الذكر بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان. وينبغي أن يراعي هذا التمويل أيضاً أنشطة الرصد والإبلاغ المناسبة لكفالة الامتثال لخطة العمل. بما في ذلك نشر القائمين بالرصد في المناطق البعيدة المتضررة من النزاع.

٦٧ - وأحث الحكومة على أن تكفل إدراج اعتمادات ملائمة مخصصة للأطفال، وتخصيص ما يكفي من الموارد في البرنامج الأفغاني للسلام والمصالحة وفي جميع جهود السلام والمصالحة التي تبذلها الحكومة مع الجهات غير التابعة للدول.

٦٨ - وأحث الحكومة بقوة على التعاون الوثيق مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لتعزيز عملية الإبلاغ. بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) عن العنف الجنسي ضد الأطفال، وقتلهم وتشويههم وعلى كفالة الاستجابة البرنامجية الملائمة والسريعة والقائمة على المساءلة من أجل ضحايا هذه الانتهاكات.

٦٩ - وأحث بقوة حركة الطالبان، وشبكة حقاني، والحزب الإسلامي وكافة الجماعات المسلحة الأخرى الأطراف في النزاع على الوقف الفوري لتجنيد و/أو استخدام الأطفال، وأدعو هذه الأطراف إلى البدء في حوار مع فريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان للترتيب لإطلاق سراح هؤلاء الأطفال ووقف أي حالات جديدة للتجنيد أو الاستخدام، على النحو المطالب به في قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

٧٠ - ويهاب بجميع أطراف النزاع الامتثال لمبادئ القانون الدولي، والاعتراف بحياة وسلامة المدارس والمستشفيات. بما في ذلك من يعمل فيها من موظفين والحفاظة عليها، بوصفها "مناطق سلام".

٧١ - وأحث الحكومة والقوات العسكرية الدولية على كفالة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إزاء جميع الأحداث المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، بغض النظر عن السلطة التي تلقى القبض عليهم، مع التشديد على بدائل للملاحقة القضائية، وأحثها على أن تعمل على وضع إجراءات لإخطار فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بأسماء جميع من تحتجزهم من أولئك الأطفال.

٧٢ - وأدعو القوات العسكرية الدولية وقوة الأمن الوطنية الأفغانية إلى أن تواصل جهودها من أجل استعراض الأساليب والإجراءات لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين، ولا سيما الأطفال منهم. والأمم المتحدة على استعداد للتعاون معها في ما تبذله من جهود.